وضع العين ويكسر لانه مهمل وهم يجعلون مضموم العين اذا كان مستعملا بنا الا بالمهمل
والحروف المنفصل المجرى المتصل فالامر القيس والبوم ام ثرب غير مستعف انما من القه و لا
واعل فيزل ربع من ام ثرب غير منى له عضو وسكن البا كما يسكن عضو واشاعلى انه
اي قبلا وصابنية الوقف كقراءة الحسن البصري ولا تمن تستكثر بتسكين تستكثر
مع انه مرفوع باجماع السبعة وكقراءة نافع محياي ومماتي بسكون يا محياي وصلا
واشاعلى العقب على الغير ان من الموصولة بمعنى من الشرطية لعمومها وابهامها
ولكون مدخولها مستقبلا سببا لما بعدها ولهذا دخلت البا في الخبر كما تدخل في
الجواب فالدال الفارسي ملزم لامع العهد بالجر علي الصلة كما يعطف على الشرط وقيل
من ظنية والبا في يتقي اشباع ولام الفعل محذوف للجازم واما على اجراء المعتل
مجرى الصحيح بجزم بحذف الحركة المقدرة ولم يستتبع حذفها حذف حرف العلة تنبيه
ما مر من حذف حرف العلة للجازم فهو ما اذا كان اصليا واما اذا كان حرف العلة
عارضا بان كان بدلا من همزة مفتوح ما قبلها كيقرا مضارع قرا ومكسور ما قبلها
نحو يقرئ مضارع اقرا ومضموم ما قبلها نحو يوضو مضارع وضو بضم الضاد بمعنى
حسن وجمل فان كان الابدال للهمزة بعد دخول الجازم على المضارع فهو ابدال
قياسي لكون الهمزة ساكنة لحذف حركتها بالجازم وابدال الهمزة الساكن من جنس حركة
ما قبله قياسي ويمتنع حينئذ اي حين اذ الابدال بعد دخول الجازم الحذف للحرف
المبدل من الهمزة لاستيفاء الجازم مقتضاه وهو حذف الحركة التي كانت موجودة
قبل الابدال فلا يحذف شيئا اخر وان كان الابدال قبله اي قبل دخول الجازم فهو
ابدال شاذ لكون الهمزة متحركة فهي متعاصية بالحركة على الابدال وابدال الهمزة المتحركة
من جنس حركة ما قبله شاذ ويجوز حينئذ مع دخول الجازم الاثبات للحرف
المبدل والحذف له بناء على قولي الاعتداد بالعارض وهو الابدال هنا وعدمه اي عدم
الاعتداد بعروض الابدال فعلى القول بالاعتداد بعروض الابدال يحذف حرف العلة للجازم
لان حرف العلة على هذا القول معتد به ومنزل منزلة الحرف الاصلي وعلى القول
بعدم الاعتداد بعروض الابدال يثبت حرف العلة لانه لا يحذف للجازم الا الحرف الاصلي
لا العارض وعدم الاعتداد بالعارض هو الاكثر في كلامهم وعليه الاكثرون وفي كلامه
لف ونشر غير مرتب لان الاعتداد بالعارض علة للحذف وعدمه علة للاثبات وما
ذكره من جواز الاثبات والحذف هو ما ذكره ابن عصفور وذهب غيره الى ان
الابدال اذا كان قبل دخول الجازم فالحذف لذلك الحرف المبدل ممتنع لان تسهيل
الهمزة كتحقيقها فصل تقدر الواو في جمع المذكر السالم اذا اضيف الى يا المتكلم
نحو جاء مسلمي والنون في المضارع المعتل اذا اسند الى واو الجماعة او الى
الاثنين او ياء المخاطبة واكد بالنون الثقيلة نحو لتبلون لتبلوان لتبلين وتقدر
الحركات الثلاث تقديرا في الاسم المعرب الذي اخره الف لازمة غير مهموزة نحو
الفتى مما الفه منقلبة عن ياء والمصطفى مما الفه منقلبة عن واو وان صورت الالف
فيهما ياء نظرا الى اصلها في الاول ومجاوزتها الثلاثة في الثاني ويسمى الاسم المعرب الذي
اخره الف لازمة معتلا لكون اخره حرف علة مقصورا لكونه قصر على ظهور الحركات

بعد

فيه والقصر المنع او لكونه منع المد والقصر ويقابله الممدود فعلى هذا لا يسمى نحو
يخشى مقصورا وان كان ممنوعا من ظهور الحركات فيه لانه ليس في الافعال ممدود تقول
جاء الفتى والمصطفى ورايت الفتى والمصطفى ومررت بالفتى والمصطفى بلفظ واحد
في الاحوال الثلاثة والتقدير يختلف فيقدر في الرفع الضمة وفي النصب الفتحة وفي
الجر الكسرة في الالف اذ قلنا بمقارنة الاعراب لاخر المعرب وهو الاصح والا فبعدها
وموجب هذا التقدير ان ذات الالف لا تقبل الحركة وتقدر الضمة والكسرة
وفقط في الاسم المعرب الذي اخره يا لازمة في الاحوال الثلاثة مكسور ما قبلها
نحو المرتقي من مزيد الثلاثي والقاضي من الثلاثي ويسمى ذا الاسم المذكور معتلا
لكون اخره حرف علة ومنقوصا لانه نقص منه بعض الحركات وظهر فيه بعضها
او لانه تحذف لامه لاجل التنوين نحو مرتق وقاض والحذف نقص وكلا التعليلين لا يخلوا
عن نظر اما الاول فلان نحو يدعو ويرمي نقص منه بعض الحركات وهو لا يسمى
منقوصا واما الثاني فلان نحو فتى حذف لامه لاجل التنوين ولا يسمى منقوصا وخرج
بذكر الاسم في حد المقصور الفعل نحو يخشى والحرف نحو على مما في اخره الف لازمة
وفي حد المنقوص الفعل نحو يرمي والحرف نحو في مما في اخره يا لازمة وخرج بذكر
المعرب في حديهما المبني نحو ذا ونا والذي والتي وخرج بذكر اللزوم في الالف
نحو رايت اخاك وفي اليا نحو مررت باخيك مما انما يتغير ان بحسب الاعراب وخرج
باشتراط الكسرة قبل اليا في حد المنقوص نحو ظبي مما اخره يا قبلها ساكن صحيح
وكرسي مما اخره يا قبلها ساكن معتل والى ذلك اشار الناظم بقوله ... وسم معتلا
من الاسماء ما ... كالمصطفى والمرتقي مكارما ... فالاول الاعراب فيه قدرا ... جميعه
وهو الذي قد قصرا ... والثاني منقوص ونصبه ظهر ... ورفعه ينوى كذا ايضا يجر وتقدر
الضمة والفتحة في الفعل المضارع المعتل بالالف نحو هو يخشاها ولن يخشاها
فيخشى في الاولى مرفوع وفي الثانية منصوب بتقديرهما فيهما ومثلهما متصلتين بهاء الضمير
لبوافق الكلمة بالالف الخط وتقدر الضمة فقط في الفعل المضارع المعتل بالياء
او الواو نحو هو يدعو وهو يرمي فيدعو ويرمي مرفوعان بضمة مقدرة على الواو والياء
وما ذكره من تقدير الحركات في المعتل هو قول سيبويه ومتابعيه وقال ابن السراج ومن
تابعه لا تقدير لانا انما قدرنا في الاسم لان الاعراب فيه اصل فيجب المحافظة عليه وفي
الفعل فرع فلا حاجة لتقديره والمعتمد الاول وعليه جرى في النظم فقال ... واي فعل
اخر منه الف ... او واو او ياء فمعتلا عرف ... فالالف انو فيه غير الجزم ثم قال والرفع
فيهما انو وتظهر الفتحة لخفتها في الواو والياء في الفعل وهو المنبه عليه في النظم
بقوله وابد نصب ما كيدعو يرمي وفي الياء في الاسم وهو المنبه عليه في النظم
بقوله ونصبه ظهر نحو ان القاضي لن يرمي ولن يدعو وتبين في العربية اسم متجمل
مع في اخره واو لازمة قبلها ضمة هذا باب النكرة
والمعرفة وهما في الاصل اسما مصدرين لنكرته وعرفته فنقلا وسمي بهما ذا الاسم
المنكر والاسم المعرف الاسم ضربان على الاصح نكرة وهي الاصل لانها لا تحتاج في
دلالتها الى قرينة بخلاف المعرفة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج وهي في الحد عبارة

قوله وكلا التعليلين لا يخلو عن نظر الخ
يجيب بانه وجه التسمية لا يوجب
التسمية